

النمر والتنين

يمكن أن تتعلم الهند والصين من إحداهما الأخرى مع تقدمهما على طريق التنمية

مرتضى سيد وجيمز والش

الصين والهند هما عملاقا العالم الصاعد. ومع زيادة عدد السكان فيهما على ثلث سكان العالم، يكون لهذين البلدين تأثير هائل على الاتجاهات العامة العالمية حتى لو لم يكونا ينموان بوتيرة سريعة. ولكن على مدى السنوات العشر الماضية، كانت الصين والهند أيضا من بين الاقتصادات الأسرع نموا في العالم. ومنذ عام ١٩٩٥، زاد متوسط الدخل في الصين بنحو عشرة أضعاف، بينما زاد في الهند بنحو أربعة أضعاف. وعلى الرغم من الاختلاف الشديد في نظاميهما السياسي والاقتصادي، قام البلدان بانتشال الملايين من هوة الفقر، في حين زاد التفاوت في الدخل والتدهور البيئي. وبالنظر إلى نطاق هذه التغيرات، كانت لصعود الهند والصين انعكاسات عميقة على بقية العالم.

فني صيني يتحدث مع عامل هندي بشأن آلات تجهيز الخرسانة في بيون، الهند



أما الهند فقد بدأت إصلاحاتها في وقت لاحق، في عام ١٩٩١. ومع وجود حاجة أقل إلى التركيز على حقوق الملكية ودرجة أقل من إشراف الدولة، كانت هذه الإصلاحات موجهة في بداية الأمر نحو تحسين مرونة الاقتصاد عقب وقوع أزمة في ميزان المدفوعات. وقامت الجولة الأولى من الإصلاحات برفع القيود عن قطاعي الصناعات التحويلية والتجارة. وقبل أن تدخل الهند عام ١٩٩١، كانت اشتراطات الترخيص شائعة في جميع أجزاء الهند تقريبا، وكان التنافس الأجنبي في معظم الصناعات إما محدودا للغاية أو منعدما، وأدى تدخل الحكومة

يمكن أن تكون قابلية استمرار نموذج النمو الصيني تقترب من نهايتها.

في الصناعات، من النقل إلى التمويل، إلى خلق العمل الحر والنمو. وخلال التسعينات، ألغيت اشتراطات الترخيص في عدد كبير من الصناعات، وانخفضت التعريفات، وبدأت الأسواق المالية للهند تنفتح للعالم. وارتفعت التدفقات المالية الداخلة من لا شيء تقريبا في مطلع التسعينات إلى نحو ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧، العام الذي سبق الأزمة المالية العالمية.

وفي حين نما قطاع الصناعات التحويلية في الهند بسرعة بعد أوائل التسعينات، فإن النمو الأبرز تحقق في مجال الخدمات، مع قدرة عدد كبير من السكان الهنود الناطقين بالإنجليزية والمدربين بشكل جيد على تطويع نماذج العمل الغربية لتناسب بيئة ذات تكاليف أقل. وارتفعت صادرات الخدمات من ٢٪ إلى ٧,٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠١. واتسع ما بدأ كتنهيد خارجي لمهام صغيرة من قبيل خدمة العملاء وإعداد برمجيات الكمبيوتر إلى تطوير أساليب عمل جديدة وبرمجيات تعالج مسائل قانونية وطبية روتينية وغير ذلك من الخدمات. ووجدت الهند أيضا قطاعا في الصناعات الأخرى كثيفة الاستخدام للمعرفة، مثل المستحضرات الصيدلانية. ورغم أن نمو الصادرات الهندية لم يكن مماثلا لنمو الصادرات الصينية، فقد مثلت صادراتها من السلع والخدمات ٢٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، لتقل بدرجة طفيفة فقط عن مستوى ٢٨,٥٪ الذي سجلته الصين.

أين الهند والصين اليوم؟

كانت نقطة الانطلاق لدى الصين ونموها الأسرع سببا في زيادة مستويات الدخل فيها على مستوياتها في الهند. فالصين، باعتبارها أكبر البلدان المصدرة في العالم، تنتج عددا أكبر من لعب الأطفال والأحذية وقطع غيار السيارات وأجهزة الكمبيوتر من أي بلد آخر وتستخدم أكثر من ١٠٠ مليون شخص في الصناعات التحويلية. ولكن مع ضعف الطلب الخارجي نتيجة للأزمة العالمية وتوقع انكماش القوة العاملة في الصين نتيجة لشيخوخة السكان، يمكن أن تكون قابلية استمرار نموذج النمو الصيني تقترب من نهايتها.

وعلى مدى العقد الماضي، هدأت حركة الإصلاح بدرجة كبيرة مع تحول الهيكل الاقتصادي الصيني نحو قدر متزايد من الاختلال. وزاد الاستثمار بنحو ١٣ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ليمثل الآن نحو نصف الناتج، في حين تراجع الاستهلاك الخاص بصورة حادة من ٤٥ إلى ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي حال استمرار هذا الاختلال لفترة أطول مما ينبغي، يمكن أن تؤدي زيادة الاستثمار إلى إخراج الصين من مسار نموها، بمقاومة القدرة الزائدة، وخفض الإنتاجية، وتحميل البنوك أعباء القروض الرديئة. ويمثل ارتفاع مستويات التلوث والطلب على الطاقة سببا آخر يتعين لأجله تغيير هذا النموذج.

إلا أن الصين والهند انتهجتا مسارين مختلفين للغاية من مسارات التنمية. فقد تركز نموذج الصين على تعبئة صناعاتها التحويلية نحو التصدير لبقية العالم. وأصبحت الهند أيضا أكثر تكاملا مع بقية العالم، وإن كان الطلب والخدمات قد أسهما، في نموها، بدور أهم. ومع استمرار هذه العملية، أصبحت الصين ورشة العالم.

وكان نمو الهند أقل لفتا للأنظار، إلا أن الهند حققت على الساحة العالمية نجاحا في كثير من الصناعات، بدءا بالبتروكيماويات وانتهاء بالبرمجيات. وتعرض سلع الصين — بدءا بقمصان التي شيرت وأجهزة تكييف الهواء وانتهاء بمكونات أجهزة الآي بود والأثاث — للبيع في كل بلد تقريبا على كوكب الأرض. وفي المقابل، يقوم المهندسون الهنود بأتمتة عمليات المكاتب، وتقوم مراكز الاتصال برصد وتشخيص مواضع الخلل في أعطال البرمجيات، وتقوم شركات المستحضرات الصيدلانية بإنتاج أدوية لا تحمل علامات تجارية لعملاء في مختلف بلدان العالم.

وكيف يمكن لبلدان، تتشابه فيما يبدو أوضاعهما الأولية — دخول منخفضة للغاية، وأعداد كبيرة من السكان في المناطق الريفية، وعقود من المنفى الاقتصادي الاختياري، وقدر كبير من السيطرة المركزية — أن يختلا لنفسيهما هذين المسارين المختلفين للتنمية؟ وبالنظر إلى هذه الاختلافات، ما الذي يمكن أن يتعلمه أحدهما من الآخر مع مضيها قدما؟

كيف بدأت الإصلاحات؟

بدأت الصين الإصلاح لديها لا ببناء المصانع وناطحات السحاب التي تثير إعجاب الزوار اليوم وإنما بتغيير الريف. ففي عام ١٩٧٨، كان المزارعون الذين يعيشون على المزارع الجماعية في أوضاع صعبة يشكلون ٨٠٪ من مجموع سكانها. وفي ذلك الوقت، كانت أراضي المشاع تُؤجر لفرادى الأسر المعيشية، التي كان يُسمح لها باختيار المحاصيل التي ستزرعها وبيع أي إنتاج يزيد على حصة الدولة في السوق الحرة. وبهذه الإصلاحات الزراعية — التي أحدثت زيادة هائلة في الإنتاجية الزراعية وسمحت بتحريك أجزاء كبيرة من النشاط الاقتصادي بعيدا عن التخطيط المركزي إلى داخل القطاع الصناعي — اشتعلت شرارة التغيرات التي قادت التحول الاقتصادي للصين. وبدأت الصين بعد ذلك تعيد صلاتها ببقية العالم وتنشئ مناطق اقتصادية خاصة على طول ساحلها الشرقي في عام ١٩٨٠. ومع تسليح هذه المناطق بصلاحيات استثنائية في مجال الضرائب، وقواعد عمل مرشدة، وبنية تحتية حديثة، جذبت هذه المناطق استثمارات واسعة النطاق من الخارج، وسرعان ما انتشرت التجربة إلى المناطق الأخرى.

وفي الوقت نفسه، تحرر النمو بفضل إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة في منتصف التسعينات، مما أعفى الشركات من المسؤوليات الاجتماعية، وأطلق يديها للاستثمار في تكنولوجيات جديدة والبحث عن أسواق جديدة. وبدعم من السياسات الحكومية واسعة النطاق، تعلمت الشركات العاملة في قطاعات التصدير أن تصبح ذات كفاءة عالية بالتنافس في السوق العالمية. وبهذه الطريقة، وجريا على النموذج الموجه للصادرات في شرق آسيا الذي تتبعه اليابان وكوريا، تمكنت الصين من ربط الإمدادات الزائدة لديها من العمالة بنظام الإنتاج العالمي. وبحصول الصين على دفعة أكبر بانضمامها في عام ٢٠٠١ إلى منظمة التجارة العالمية، تضاعف مجموع التجارة لديها (الصادرات مضافا إليها الواردات) من أقل من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في أواخر السبعينات إلى نحو ٥٠٪ اليوم، وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من صفر تقريبا في بداية الثمانينات إلى أكثر من ١٥٠ مليار دولار أمريكي سنويا على مدى السنوات الخمس الماضية.

ومثلما تقر به الخطة الخمسية الأخيرة للصين، يجب تحسين التوازن الداخلي بين الاستثمار والاستهلاك للحفاظ على النمو في السنوات القادمة. ولتحقيق ذلك، يتعين تغيير التكلفة المتدنية بصورة مصنعة للاستثمار بزيادة سعر رأس المال ومواصلة رفع سعر المدخلات الرئيسية الأخرى (مثل الأراضي والطاقة والمياه) وفقا للمستويات الدولية، وتوفير حماية أفضل للبيئة (راجع مقال «تغير البؤرة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ويتعين حفز الاستهلاك بزيادة دخل الأسر المعيشية — من خلال توسيع قطاع الخدمات كثيف الاستخدام للعمالة وزيادة العمالة في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأكبر والأكثر كثافة في استخدام رأس المال البشري — وخفض مدخرات الأسر المعيشية والشركات — ومن خلال تقوية شبكة الأمان الاجتماعي وتنفيذ إصلاح مالي يكافئ الأسر المعيشية بعدل أكبر ويخصص رأس المال بكفاءة أكبر. ومن الأمور المشجعة أن معظم هذه الإصلاحات ظاهرة على شاشات رادار الحكومة الصينية، إلا أن تنفيذها في الوقت المناسب عنصر أساسي.

وفي الهند، أتاحت قوة نشاط الخدمات للبلد ميزة قل أن تعتادها اقتصادات الأسواق الصاعدة: عدد كبير من الشركات الخاصة المنافسة عالميا في مجالات القيمة المضافة العالية. فشركات مثل إينفوسيس، وويبرو، وتي سي إس، تتنافس على الترتيب الأول في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات على مستوى العالم. إلا أن العمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات في الهند تقدر بنحو ٢,٥ مليون شخص فقط، أي أقل من نصف درجة مئوية من مجموع السكان في عمر العمل. ومع اقتصار الدخل في المتوسط على نحو ١٥٠٠ دولار أمريكي سنويا، تكون الأجور منخفضة لمعظم العاملين.

التعلم المتبادل

حتى يتسنى لكل من الصين والهند الحفاظ على أداء النمو المثير للإعجاب، يتعين عليهما التحرك باتجاه هيكل اقتصادي يحقق توازن أفضل بين الطلب الداخلي والخارجي، وكذلك بين الصناعات التحويلية والخدمات. ولتحقيق هذا التوازن، يحسن بالبلدين — اللذين يعتمدان حتى الآن على استراتيجيات تنمية مختلفة للغاية — أخذ ورقة أو اثنتين من كتاب أحدهما الآخر.

فأولا، بالنظر إلى انطلاقة الصين، ما الذي يمكن أن تتعلمه الهند من السجل الأطول لجارتها؟ أحد المجالات الذي غالبا ما يتجاهل هو الدور الذي أسهمت به الإصلاحات الزراعية والريفية في حفز النمو الأولي في الصين. فقد أدى نمو الإنتاجية الزراعية إلى إطلاق أيدي القوة العاملة للعمل في القطاع الصناعي وحرر الطاب المكبوت على العديد من المنتجات الصناعية. وفي حين شهدت الهند ثورتها الخضراء هي ذاتها في الستينات والسبعينات، لا تزال قضايا أوسع تتعلق بالتسعير والاستثمار العام دون حل. وللاستفادة إلى أكبر حد ممكن من الإصلاحات الجارية، يتعين أن تسعى الهند إلى استحداث أوجه تآزر أكبر بين الزراعة والصناعة، مثلما استطاعت الصين القيام به في بداية فترة انطلاقتها. وعلى أي حال، فإن نصف عمالة الهند وسدس ناتجها يعتمدان على الزراعة.

وثمة مجال آخر ظهر فيه نجاح الصين بجلاء أكبر وهو التجارة الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي، الذي أدى بدوره إلى استحداث وظائف. وقد أصبحت الصين أكبر طرف تجاري محوري في العالم بسماحها للصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر الوصول إلى الاقتصاد، وإن كان ذلك يحدث غالبا، كما تعترف، في ظل قيود، مع تهيئة الظروف للشركات المحلية لتعديل أوضاعها لخوض منافسة قوية مع الشركات الأجنبية.

وتضمنت السياسات التي أيدت هذا النجاح إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تتسم بالمرونة، ووضع نظام متحرر للاستثمارات الأجنبية، وتهيئة مناخ عمل وبيئة تنظيمية داعمة لصناعات الصادرات، ووضع سياسات اقتصادية كلية مستقرة، وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة. ورغم أنه لا توجد لأي بلد تجربة تخلو من السلبيات، فيمكن أن تتعلم الهند شيئا من الصين بشأن طريقة فتح الأسواق المحلية للتنافس وكيف يمكن أن تساعد السياسات الحكومية على تطوير الصناعات التحويلية وتيسير توظيف العمالة.

والمعقد، فإن الاستثمار والاستهلاك للحفاظ على النمو في السنوات القادمة. ولتحقيق ذلك، يتعين تغيير التكلفة المتدنية بصورة مصنعة للاستثمار بزيادة سعر رأس المال ومواصلة رفع سعر المدخلات الرئيسية الأخرى (مثل الأراضي والطاقة والمياه) وفقا للمستويات الدولية، وتوفير حماية أفضل للبيئة (راجع مقال «تغير البؤرة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ويتعين حفز الاستهلاك بزيادة دخل الأسر المعيشية — من خلال توسيع قطاع الخدمات كثيف الاستخدام للعمالة وزيادة العمالة في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأكبر والأكثر كثافة في استخدام رأس المال البشري — وخفض مدخرات الأسر المعيشية والشركات — ومن خلال تقوية شبكة الأمان الاجتماعي وتنفيذ إصلاح مالي يكافئ الأسر المعيشية بعدل أكبر ويخصص رأس المال بكفاءة أكبر. ومن الأمور المشجعة أن معظم هذه الإصلاحات ظاهرة على شاشات رادار الحكومة الصينية، إلا أن تنفيذها في الوقت المناسب عنصر أساسي.

وفي الهند، أتاحت قوة نشاط الخدمات للبلد ميزة قل أن تعتادها اقتصادات الأسواق الصاعدة: عدد كبير من الشركات الخاصة المنافسة عالميا في مجالات القيمة المضافة العالية. فشركات مثل إينفوسيس، وويبرو، وتي سي إس، تتنافس على الترتيب الأول في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات على مستوى العالم. إلا أن العمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات في الهند تقدر بنحو ٢,٥ مليون شخص فقط، أي أقل من نصف درجة مئوية من مجموع السكان في عمر العمل. ومع اقتصار الدخل في المتوسط على نحو ١٥٠٠ دولار أمريكي سنويا، تكون الأجور منخفضة لمعظم العاملين.

ومع نمو عدد السكان في عمر العمل في الهند بسرعة على مدى العقود القادمة، سيدخل عدد أكبر من الأشخاص من أي وقت مضى في قوة العمل. ولتعزيز هؤلآء بفرص عمل جيدة سيكون من الضروري توافر مجموعة من العوامل. فسيتمتع تحسين التعليم والرعاية الصحية، وسيتمتع إصلاح الإطار التنظيمي للصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة، لا سيما في الصناعات التحويلية. وسيتمتع معالجة القيود المفروضة على النمو، بدءا بعدم كفاية طاقة الموائى واكتظاظ الطرق وانتهاء بالتخصيص الأخرق لحقوق التعدين وانقطاع التيار الكهربائي. ومن العناصر الحاسمة أيضا تحسين مناخ العمل بتبسيط القواعد وإلغاء الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وخفض الحواجز أمام التجارة الخارجية. وسيتمتع تحسين النظام المالي حتى تتوافر لعدد أكبر من الأشخاص القدرة على الادخار والاقتراض، وحتى تتمكن الشركات بسهولة أكبر من الاضطلاع باستثمارات طويلة الأجل.

ويمكن في غياب الإصلاحات المستمرة أن تتوقف عملية استحداث الوظائف. وسيتمتع إنجاز ذلك كله في الوقت الذي تسيطر فيه الحكومة وينك الاحتياطي الهندي على كل من التضخم، الذي ارتفع في السنوات الأخيرة إلى مستويات عالية، وعجز الميزانية، الذي يأبى أن ينخفض منذ الأزمة المالية العالمية وقد يزامم الاستثمار ويعيق تطوير الأسواق الرأسمالية.

تقاسم التحديات المشتركة

تواجه الهند والصين أيضا بعض التحديات المشتركة. وعلى وجه الخصوص، يتعين أن يكون النمو أكثر شمولاً في كل من البلدين. ولا يوجد مثل تاريخي في العالم لسجلي الصين والهند في الحد من الفقر. ففي الهند، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر، في الفترة بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٩، من ٣٦٪ إلى ٢٢٪ من مجموع السكان. ومنذ أن بدأت الإصلاحات في الصين، انتشل أكثر من ٤٠٠ مليون

أيضا تمكين الشركات التي لا توجد لديها سوى فرص محدودة للعمل في مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية، في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، من رفع رأسمالها بسهولة أكبر. ومن شأن زيادة التنافس في النظام المصرفي تحقيق منافع ماثلة، فضلا عن زيادة الدخل المالي للأسر المعيشية.

وإضافة إلى ذلك، مع تعديل توازن الاقتصاد في الصين، يمكن أن تتعلم الصين بعض الحيل من الطريقة التي تمكنت بها الهند من تطوير الخدمات. فعلى الرغم من عدم خلو النظام المالي في الهند، الذي تدفعه قوى السوق بدرجة أكبر، من السلبيات، فإنه يخصص رأس المال للشركات مع تدخل الحكومة بدرجة أقل ومع وجود تشوهات أقل. وبالمثل، فمع تزايد المخاوف بشأن قدرة الصناعات التحويلية في الصين على الابتكار، يمكن أن تتعلم الصين من الهند «الاستثمار غير المرئي في الإنسان». فقد استطاعت الهند،



ومع اتباع الصين والهند للسياسات السليمة، فلا شك في أن أهميتهما للاقتصاد العالمي ستزداد

من خلال الدعم المقدم للتعليم المهني وكذلك منزهات التكنولوجيا الموجهة نحو التصدير التي عززت نمو التجمعات، تحقيق وحفظ مزايا في أنواع الصناعات التي سيتعين أن تطورها الصين لتجنب شرك الدخل المتوسط. وفي جميع هذه المجالات، كانت الحماية القوية التي توفرها الهند للملكية الفكرية عنصرا حاسما.

ومع اتباع الصين والهند للسياسات السليمة، فلا شك في أن أهميتهما للاقتصاد العالمي ستزداد مع حفاظهما على النمو غير المتدرج ومع زيادة ترابط سكانهما مع بقية العالم. وقد قطع كلا البلدين شوطا طويلا منذ فتح اقتصاديهما منذ جيل مضى. واستحالت الصين والهند، من بلدين تعيش فيهما جموع كبيرة للغاية، ولكن فقيرة، من السكان، لا توجد لهما سوى صلات محدودة ببقية العالم، إلى ثاني وثالث أكبر اقتصادات على مستوى العالم من حيث تعادل القوى الشرائية. ويبرهن اختلاف النموذجين الاقتصاديين على أنه لا توجد طريقة واحدة لتطور البلدان، ويعرض التحديات المختلفة التي يواجهها البلدان للحفاظ على نموها على المدى المتوسط.

ومع ذلك، لا يزال في كل من البلدين أشخاص تُركوا في الخلف، لا تتاح لهم الخدمات العامة مرتفعة الجودة إلا بشكل محدود، ولا توجد لديهم سوى فرص محدودة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية. وفي الهند، من شأن تحسين البنية التحتية وفتح اقتصاد الصناعات التحويلية أمام القوى المنافسة أن يساعد على تعجيل وتيرة النمو وجعله أكثر شمولا. وتعلم الصين شيئا أو اثنين عن هذه المجالات. وفي الصين، من شأن الخروج بالاقتصاد من دائرة الصناعات التحويلية والصادرات إلى الخدمات والاستهلاك وجعل النظام المالي أقرب إلى التوجه السوقي أن يساعد على الحفاظ على النمو وتوسيع نطاق المنافع المتحققة منه. وفي هذه المجالات، توجد للهند نجاحات.

وفي حين قطعت الصين والهند شوطا طويلا، كلٌ من طريق مختلف للغاية، فلدى كل منهما الكثير الذي يتعلمه من الآخر، مع اختطاط كل منهما المرحلة التالية من نموها المميز. ■

مرتضى سيد نائب الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في الصين. وجيمز والش اقتصادي أول في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

وإضافة إلى ذلك، فإن العامل الذي كان حجر عثرة في طريق الهند أصبح قوة دافعة لنمو الصين: فقد كانت الصين لفترة طويلة أكبر مستثمر في البنية التحتية على مستوى العالم، تبني طرقا أحيانا حتى قبل أن توجد البلدات التي ستخدمها هذه الطرق في نهاية الأمر. وأدى تركيز الصين على الصادرات إلى دفعها للاستثمار بدرجة كبيرة في مجالات الشحن وخطوط السكك الحديدية للركاب الآن، ومرافق الموانئ، وحتى الطرق السريعة. وتطورت البنية التحتية الحضرية في مدن الصين الكبيرة بوتيرة سريعة، مع اتساع شبكة مترو الأنفاق الآن بين شنغهاي وبكين لتكون من أوسع الشبكات على مستوى العالم. إلى جانب ذلك، فإن استثمار الصين في الطاقة — في الفحم على ما جرت عليه العادة وإن كان يشمل الآن أيضا جميع أشكال مصادر الطاقة المتجددة — هو الأعلى أيضا على مستوى العالم. ويعقد وفي المقابل، كانت البنية التحتية في الهند حجر عثرة.

الاستثمار في خطوط السكك الحديدية الملكية الحكومية المباشرة. وكانت بعض عمليات خصخصة المطارات ناجحة، إلا أن الاستثمار في مرافق الموانئ لا يزال متأخرا، وتضررت عمليات توليد الطاقة ونقلها بسبب ضعف نماذج التسعير والتنظيمات التي تزيد كثيرا من تكاليف الاستثمار. ويترك ذلك مجالا كبيرا لتحسين الطريقة التي تقوم الهند من خلالها بتنفيذ الخطط المتعلقة بالبنية التحتية لدعم النمو وتحسين الموصولية وخفض تكلفة التصدير. ويمكن ألا تتكرر الوتيرة السريعة لتطور البنية التحتية في الصين بصورة كاملة أو بسهولة في بلدان أخرى، إلا أنها تقدم بالتأكيد دروسا لربط الاستثمار في البنية التحتية بأهداف التنمية.

وفي المقابل، ما الدروس التي يمكن أن تقدمها الهند للصين؟ أحد المجالات الأساسية هو القطاع المالي للهند، الذي يتسم بدرجة أكبر نسبيًا من التقدم ويستند بدرجة أكبر إلى السوق. وعلى وجه الخصوص، على الرغم من انخفاض مستوى الدخل نسبيًا، فإن لدى الهند سوقا للأسهم تتسم بدرجة كبيرة من التطور والشفافية. ويعني انفتاحها أمام المستثمرين الأجانب أن الشركات المقيدة في البورصة تستطيع فعليا الحصول على رأس المال الاستثماري من المستثمرين الأجانب. ولا يمثل ذلك فحسب مصدرا مهما لتمويل الشركات الهندية التي يمكن أن يتعذر عليها في غيابها الحصول على رأس المال الأجنبي، وإنما أدخل في ثقافة الشركات مفهومي الشفافية والانفتاحية. ويشترط لقيده شركات على أسواق الأسهم الهندية نفس مستوى الإفصاح المعمول به في الاقتصادات المتقدمة. وقد أدى ذلك إلى تحسين انضباط السوق والثقة في الشركات الكبيرة.

وفي حين لا تزال النظم المالية في كلا البلدين خاضعة لهيمنة الدولة ولا تزال الفرص للمستثمرين الأجانب محدودة، فإن النظام المالي في الهند أكثر توجهًا نحو السوق. فأسعار الفائدة على الودائع في البنوك محررة بالكامل، مما يحسن العائد الذي يمكن أن يحصل عليه أصحاب المدخرات. وتتنافس كل من بنوك القطاعين العام والخاص على العمل مع الشركات الكبيرة، مما يشجع على الكفاءة وتحسين تخصيص الموارد. وفي المقابل، تتسم سوق الأسهم في الصين بدرجة أكبر بكثير من الانغلاق، ومن شأن فتحها للأجانب زيادة المعلومات المتاحة للمستثمرين وتحسن انضباط السوق وتخصيص رأس المال. ومن شأنه